كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة غرداية
مجلة إسهامات للبحوث والدراسات
E-ISSN. 2543- 3636 / P-ISSN. 2543- 3539
http://ishamat.univ-ghardaia.dz/index

التعليم وإعادة إنتاج الفجوة الجندرية

قراءة تحليلية للواقع الجزائري

د. حياة غروبة، جامعة الجزائر

الملخص:

يهدف البحث إلى التعرّف على دور التعليم في تحقيق العدالة الجندرية في توزيع الأدوار والمكانات بين الجنسين في المجتمع الجزائري، بالوقوف على التغيّرات التي طرأت على أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية، ودور التعليم في تقليص الفجوة الجندرية بين الجنسين، باستعراض البيانات الإحصائية التي تكشف مدى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مجال التعليم. وقد أظهر البحث أن كل من الرجل والمرأة مقيد داخليا مع تحرر ظاهري، ويعاني كل منهما صراعات وتناقضات داخلية بسبب أن كل منهما يعيش ضمن الأطر الحديثة المشابهة لتلك التي يتطبع بها المجتمع الأوروبي الغربي، إلا أنهما من جهة أخرى مقيدين بالماضي محافظين على قيمه، والذي انعكس بدوره على بناء الأسرة الجزائرية ووظائفها وأساليب التنشئة الاجتماعية، التي تعاني ازدواجية ناجمة عن جمعها بين داخلها المحافظ وخارجها الحديث والمتجدد. كما أظهر البحث أن المرأة الجزائرية قد قطعت شوطا كبيرا وهاما في مجال التعليم، من خلال ما كشفته المؤشرات الكمية، غير أنه من حيث نوعية التوجهات والتخصصات العلمية، ما تزال الصورة النمطية للمرأة وتعزيز التقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين.

المصطلحات الأساسية: الجندر (النوع الاجتماعي)، الأدوار الجندرية، الفجوة الجندرية. العدالة الجندرية.

Abstract

The study aims at identifying the role of education in achieving gender justice in the distribution of gender roles and positions in the Algerian society and this by examining the changes in the methods of socialization in the family and also the role of education in reducing the gender gap between the sexes by reviewing the statistical data that reveal equivalence in the field of education.

In addition, the research has shown that both men and women are internally bound with apparent emancipation, each suffering from internal conflicts and contradictions because each one is living within modern frameworks similar to those of Western European society, but on the other hand they are bound by the past and the preservation of its values, which in turn reflected on the construction of the Algerian family and its functions and methods of socialization, which suffer from the duplication resulting from the combination between the conservative inside and the modern and renewed outside.

The study also showed that the Algerian woman has made great progress in the field of education through the quantitative indicators. However, in terms of the quality of scientific orientations and disciplines, the stereotypical image of women and the promotion of the traditional division of roles between the sexes still continue.

مقدمة:

ازداد في السنوات الأخيرة الاهتمام بقضايا المرأة، حيث أصبحت من أولويات الدول والمجتمعات والمنظمات غير الحكومية، التي تسعى إلى تمكين المرأة لأداء دورها بوصفها شريكا للرجل في تنمية المجتمع. وقد بذلت الجزائر كغيرها من الدول العربية جهودا للاهتمام بقضايا المرأة، وتحسين أوضاعها بإشراكها في عملية التنمية، استجابة لتوصيات المؤتمرات الدولية الداعية إلى تفعيل دور المرأة، من منظور أن تطوير المجتمع، مرهون بتغيير العلاقات بين الرجل والمرأة والمفاهيم التنميطية للأدوار والمكانات. غير أن التوجهات المعاصرة اصطدمت بإرث المجتمع، الذي يستند إلى مرجعية محافظة ثقافيا واقتصاديا وسياسيا، تشبع بها كل من الرجل والمرأة بفعل التنشئة الاجتماعية، والانسلاخ عنها يشكل تهديدا لاستقرار المجتمع وتماسكه. ولتفادي أي خلل يصيب بناء المجتمع، اتجهت الجزائر إلى الاهتمام بالتعليم كآلية للتغيير وتجاوز التقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين، وإعادة تنظيم العلاقة بينهما سواء في الأسرة أو في مختلف مواقع العمل، لتحقيق العدالة الجندرية بين الرجل والمرأة.

إن التحول في توجهات المجتمع الجزائري ارتبط بالتأثر الفكري والمادي بالغرب، وقد اقترن هذا التحول بانتشار التعليم والمدارس والجامعات التي أصبحت تستقبل الجنسين دون تمييز، وقد حققت الجزائر في مجال التعليم نتائج جد إيجابية، من خلال السعي الحثيث إلى ردم الفجوة الجندرية بين الجنسين، من منطلق أن تطوير المجتمع وتزويده بخطط التنمية، مهمة يشارك فيها الرجل والمرأة، على حد سواء، وأن المجتمع بحاجة لكل طاقاته في عملية التنمية، وعلى افتراض أن التعليم هو الوسيلة الأنجع لتجاوز الصورة النمطية للمرأة وتغيير نظرة كل من الرجل والمرأة لنفسه ونظرة كل منهما للآخر، وبناء مفاهيم جديدة تتيح للمرأة بلوغ أعلى مراتب المشاركة أسوة بالرجل ونبذ كل تمييز أو تهميش أو استبعاد.

مشكلة الدراسة:

ازدهرت في السنوات الأخيرة الدراسات والأبحاث التي تناولت العلاقات بين الرجل والمرأة، ضمن ما يسمى بدراسات الجندر والعلاقات الاجتماعية، التي تعرف كعلاقات القوة لتحليل بعض الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد أظهر الباحثون في مجال التنمية الرابطة التفاعلية بين الجندر (النوع الاجتماعي) والتنمية، على أساس أن إضعاف قدرات المرأة وتهميش دورها يؤثر سلبا على المجتمع، وإضعاف المجتمع ينعكس سلبا على المرأة والرجل معا.

يسعى البحث إلى التعرّف على التغيّرات التي طرأت على العلاقة القائمة بين الرجل والمرأة في المجتمع الجزائري، والعوامل التي أفرزت تقسيم الأدوار بينهما وتحديد المكانات لكل منهما. وذلك بالوقوف على دور التنشئة الاجتماعية في ترسيخ التمايزات الجندرية بين الجنسين، وما يعانيه كل من الرجل والمرأة حاليا داخل الأسرة الجزائرية، من ازدواجية بين الماضي المتشبث بتقسيم المجالات الذكورية والأنثوية، الذي يعود إلى توقعات الأدوار النمطية التي فرضتها قيم المجتمع وعاداته، التي ترسخت في سلوكيات تحقر فيها المرأة وتتوارث من جيل إلى آخر، مما يجعل إمكانية تغييرها خروجا عن قيم المجتمع. وبين العيش ضمن الأطر الحديثة المشابهة للقيم التي يتطبع بها المجتمع الغربي، من تقبل الآخر والإعتراف به، والإيمان بمبادئ الحرية والمساواة وإشراك المرأة في كل مجالات المجتمع أسوة بالرجل. كما يسعى البحث إلى الوقوف على مدى تحقيق الجزائر التكافؤ في التعليم بين الجنسين وردم الفجوة الجندرية بينهما. وإذا كان التعليم قد استطاع تغيير المفاهيم التنميطية التي تعزز القيم الذكورية عند الرجل وتبخس القيم الأنثوية عند المرأة، ومدى تجاوز التقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين.

تساؤلات البحث:

يسعى البحث للإجابة على التساؤلات التالية:

1- هل لعبت التنشئة الاجتماعية دورا في تعزيز التمايزات الجندرية في الأسرة الجزائرية؟

2- هل لعب التعليم دورا في تحقيق التكافؤ بين الجنسين وردم الفجوة الجندرية بينهما؟

3- هل استطاع التعليم تغيير المفاهيم التنميطية والقيم التقليدية عن الأدوار والمكانات في الأسرة الجزائرية وبالتالي تحقيق العدالة الجندرية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في محاولة زيادة الوعي بدور كل من الرجل والمرأة في المجتمع، بوصفهما لهما حقوق وواجبات، من خلال إعادة النظر في الثقافة الاجتماعية السائدة والمفاهيم الموروثة في المجتمع الجزائري، التي تعزز التمايزات بين الرجل والمرأة عن طريق التنشئة الاجتماعية ابتداءا بالأسرة، مرورا إلى مؤسسات اجتماعية مختلفة.

تتجلى أهمية البحث أيضا في كونه يلقي الضوء على واقع التعليم في الجزائر، من جانب الانجازات المحققة في هذا المجال، وإذا كان ارتفاع معدلات الاناث في جميع مراحل التعليم خاصة

التعليم الجامعي، قد صاحبها تغيرات في خصائص التركيب الاجتماعي وخصائص الثقافة المجتمعية، من منطلق أن الاهتمام بالكم وحده لا يعد مؤشرا كافيا لقياس التقدم في التعليم وتحقيق المساواة الجندرية بتجاوز الصورة النمطية للأدوار والمكانات بين الجنسين.

التعريفات الإجرائية:

الجندر (النوع الاجتماعي): استخدم مصطلح الجندر في السبعينات من القرن الماضي لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعيا، في مقابل الخصائص المحددة بيولوجيا، التي تعني أن لكل من الرجل والمرأة طبيعته الخاصة، فالرجل باعتباره ذكر يختلف من الناحية البيولوجية عن طبيعة المرأة باعتبارها أنثى، وهو اختلاف لا يمكن تغييره لأنه ليس من صنع البشر ويسمى بالاختلاف البيولوجي أو بمعنى آخر الجنس. أما الجندر، فهو مقولة ثقافية واجتماعية تعني الأدوار والاختلافات التي تقرّرها وتبنيها المجتمعات الإنسانية بين الرجل والمرأة، وتشير إلى الفروقات الاجتماعية والعلاقات بين الرجل والمرأة التي يتم تعلمها واكتسابها اجتماعيا. وتُعرّف الأمم المتحدة الجندر على أنه "يولد البشر ذكورا وإناثا، لكن السلوك الاجتماعي هو الذي يشكل مفهوم كونهم صبية وبنات، رجالا أو نساءا، وكلا يقوم بأدوار محددة، مرسومة سلفا، إذ يجري تلقينهم مبادئ السلوك وتحدد لهم المواقف أو الأدوار والنشاطات المناسبة، إضافة إلى الكيفية التي يتصلون بها مع الآخرين. هذه الاختلافات لا تقوم على أساس الجنس وإنما على أساس الأدوار التي يقوم بها كلا من النساء والرجال في المجتمع، وهي ما يطلق عليها الأدوار الاجتماعية أو الجندر، أي تلك الاختلافات المتعلقة بوضع الرجل والمرأة الاجتماعي والثقافي والسياسي، وما يفرض عليهما من قِبل المجتمع" (موقع الأمم المتحدة، قسم الاتفاقيات).

الأدوار الجندرية: وهي الاتجاهات والسلوكيات المتوقعة التي يحددها المجتمع للرجل والمرأة، التي تعبر عن القيم السائدة في المجتمع ودرجة إجادة كل منهما في القيام بالدور المنوط به، والتي على ضوئها تتحدد أوضاع ومراكز كل منهما. وعدم تمتع كل من الرجل والمرأة بنفس الحقوق والفرص والحظوظ في الحياة ينتج عنه التمايزات الجندرية.

الفجوة الجندرية: عدم تمتع كل من الرجل والمرأة بنفس الحقوق والفرص والحظوظ في الحياة، مما ينتج عنها اللامساواة الجندرية.

العدالة الجندرية: وتعني عدم الانحياز في مجالات التعليم والتوظيف والعمل والقيادة، بتحقيق صورة متوازنة لأهمية أدوار ومكانة الجنسين، من خلال إعادة توزيع الأدوار بين الجنسين ليس بالنظر إلى الجنس الذي ينتمي إليه وإنما على أساس الالإنجاز والكفاءة والإستحقاق.

دور التنشئة الاجتماعية في تعزيز التمايزات الجندرية في الأسرة الجزائرية :

تمثل الأسرة الممتدة التقليدية شكل من النظام الأسري الذي تميز به المجتمع الجزائري، وقد عرّف بيار بورديو الأسرة الممتدة " بأنها الخلية الاجتماعية الأساسية... النموذج الذي على صورته تنتظم البنيات الاجتماعية. لا تقتصر على جماعة الأزواج وذرياتهم، ولكنها تضم كل الأقارب التابعين للنسب الأبوي، جامعة بذلك تحت رئاسة قائد واحد عدة أجيال في جمعية واتحاد حميمين"

(Bourdieu , 1974, p.12). ووصف مصطفى بوتفنوشت العائلة الجزائرية في قوله" هي أسرة ممتدة تعيش في أحضانها عدة أجيال، عدة أسر زواجية تحت سقف واحد "الدار الكبرى" عند الحضر و"الخيمة الكبرى" عند البدو"(Boutefnouchet,1982, p40) . يعتبر الأب وأحيانا الأخ الأكبر رئيسا ومركز قوة، سلطته ذات طبيعة مطلقة خوّلها له العرف والعادة، فهو يعد زعيمها الروحي الساهر على تماسكها ووحدتها وتنظيمها، بيده السلطة الاقتصادية يملك ويدير تراث العائلة المشترك ويقسم المهام على أفرادها (Boutefnouchet,1982,p.p. 37-62). فالمكانة التي يحتلها تجعله قادرا على جمع شمل وتوحيد أفراد العائلة مع ولائهم له بالطاعة، ثم يليه من حيث الأهمية الأفراد الذكور حسب ترتيبهم العمري، وتأتي النساء في المرتبة الأخيرة، واللاتي بدورهن تختلف مكانتهن الاجتماعية حسب موقعهن في الأسرة: أما، زوجة، ابنة، وحسب قدرتهن على الإنجاب إناثا أو ذكورا. فالزوجة التي تنجب الذكور لها مكانة أرقى من مكانة الزوجة التي لا تلد إلا الإناث، لأن العائلة الجزائرية تتباهى بعدد الأبناء الذكور الذين يساهمون في زيادة حجم العائلة وسلطتها وهيبتها بين العائلات. ويرجع الباحثون تفضيل الذكور لعدة عوامل أهمها اجتماعية واقتصادية. فمن الناحية الاجتماعية ينظر إلى الذكر على أنه المحافظ على استمرار العائلة والوريث الفعلي لإسم العائلة، بالإضافة إلى أنه مصدر للفخر والعزة كما هو الحال في معظم أقطار المجتمع العربي، فهو امتداد لخط النسب الأبوي. بينما تعد المرأة كائن بغيره لا بذاته إذ تتخذ هويتها بكونها زوجة فلان أو أم فلان أو بنت فلان أو أخته... هي أنثى الرجل على حد تعبير خالدة سعيد (بركات، 2008، ص.242). أما من الناحية الاقتصادية فينظر إلى الذكر على أنه المعيل وصاحب الإمتياز في مختلف الأعمال والنشاطات الاقتصادية، وخير معين للآباء في أعمالهم وضمان لهم عند الكبر.

إن ميلاد البنت في العائلة الجزائرية التقليدية يستقبل بمشاعر خيبة الأمل خاصة إذا كان قد سبقتها إلى الوجود أخت أو أكثر، فيكون ذلك اليوم يوم حزن للعائلة وليس مستبعدا أن تستبدل بزوجة أخرى لإنجاب الذكور. فالمرأة بقدر ما تنجب الذكور بقدر ما تتعزز مكانتها في الأسرة، لأن إنجاب الذكر بالنسبة لها يعد رأس مال ووسيلة للاستقرار والأمان، بل يمثل الذخيرة التي تحمي هذه المرأة عند كبرها في السن (Rebzani, 1997, p.32).

إن التمييز بين الذكور والإناث تبدأ منذ الولادة وفي عمليات التنشئة الاجتماعية، حيث تتصرف العائلة مع البنت على نحو يؤكد أن وجودها غير مرغوب فيه، وأنها تمثل عبئا في الإنفاق بغير عائد. بينما تتباهى العائلة بالذكر ويحاط بكل عناية وعطف. ويظهر التمييز بين الذكر والأنثى حتى من ناحية القضايا الغيبية، إذ العائلة قد تضحي بخروف من أجل انقاذ ابنها من جن يتلبسه، في حين أن التضحية بالبيض هو أقصى ما يمكن أن يناله الجن الذي يتلبس الفتاة (فرعون، 1992، ص. 71). ويساهم نوع اللعب وطرقه، الذي تفرضه الأسرة على الطفل حسب جنسه في تحديد الأدوار بين الجنسين. فالبنت تكتسب من خلال اللعب الكثير من المهارات والاهتمامات الأنثوية المميزة التي تدفعها إلى تبني تصورات اجتماعية للكبار، على اعتبار أن مجال المرأة هو المنزل وتربية الأطفال. بينما يتجه الذكر إلى ألعاب أكثر خشونة، مما يساهم في اكتساب صفات القسوة والقوة والعدوانية وتنتقل هذه الإتجاهات المنمطة جندريا من جيل إلى جيل. وقد أكدت الكثير من الدراسات أن التفرقة بين الولد والبنت في اللعب وأنواعه تؤدي دورا خطيرا في ضمور ملكات البنت وتشويه صورة الذات عندها

(حجازي، 1985 ،ص.116)، فإذا كانت ألعاب الذكور تتسع وتتعدد باختلاف أعمارهم، فإن ألعاب البنت تنحصر في العروس وملابسها.

إن تنشئة الطفل في العائلة التقليدية تعزز الدور الذي يجب أن يلعبه، أي أن التمايز الجندري يدعم من خلال رضى الوالدين عن سلوك الطفل. حيث ينتظر من الولد أن يكون أكثر نشاطا أو أكثر قدرة على التنافس وأكثر استقلالية واعتماد على الذات. بينما تجعل البنت على درجة أقل من الولد في الصفات السابقة ويعزز لديها الهدوء وسلوك الطاعة والانصياع (بداك، 1993، ص. 87). ينعكس هذا التمييز في التنشئة على علاقة الأبناء من كلا الجنسين، فالطفل يحاول تقمص دور السيادة في معاملة أخته كانعكاس لسلطة الأب على الأم، والتي تتحول إلى تسلط على الأخت، لأنه يمثل هوية الأب الذي يجب أن يحترم ويطاع. وتحاول البنت تقمص دور التابع الذي تتقمصه من دور الأم في العائلة (Arezki,2004, p.59). ويصف مولود فرعون تلك الطريقة في التنشئة في قوله "كنت أضرب أختي فلا أعاقب، كان لا بد أن أتعلم كيف تسدد الضربات، وكان يمكنني أن أكون غليظا فظا مع جميع الكبار من الأسرة، فلا أستثير سوى ضحكات تنم عن الرضى (فرعون، 1992، ص.29).

إن الزواج في الأسرة التقليدية الجزائرية عبارة عن صفقة بين عائلتين، ولا يؤخذ رأي الزوجين وخاصة الفتاة التي لا يعار لها أي اهتمام، وبمجرد زواجها تنفصل تماما عن عائلتها الأصلية وتندمج بشكل كلي في العائلة الثانية (عائلة الزوج) (Rebzani, 1997, p.32). تعتبر المهارة في قائمة الصفات المرغوبة في المرأة الجزائرية، وهذا لدورها في اقتصاديات الأسرة، فهي المشرفة والمدبرة والمسؤولة على جعل البيت في حالة مستديمة وثابتة من الاكتفاء الذاتي. بالإضافة إلى الأخلاق الفاضلة مثل الطاعة والولاء، فعليها أن تكون مطيعة ومنفذة لأوامر حامتها وأفراد عائلة زوجها، وخادمة لهم. وهو في الأساس إعادة إنتاج لواقعها الاجتماعي (للأدوار الأنثوية)، فالتربية التي تلقتها من عائلتها والقيم التي نشأت عليها مرتبطة بتأدية هذه الأدوار بعد زواجها وخضوعها لهذه القواعد التي تعد مقياسا لمدى نجاحها الاجتماعي. أما عن شكل ونوع العلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة في الأسرة التقليدية الجزائرية فقد وصفها مصطفى بوتفنوشت بأنه لم تكن هناك علاقات تجمع بينهما، لوجود حاجز سميك ومتين بين الجنسين. هذا الحاجز يرتكز أساسا على الحفاظ على النقاء الأخلاقي والجسدي للمرأة وعلى نظام القيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية والأسرية، فينظر حينئذ إلى العلاقات بين الرجال والنساء من باب الجنوح الأخلاقي والمس بالشرف وتشويه لمبدأ ومنطق التقاليد والأعراف الأسرية (Boutefnouchet, 1982, p.31). ونظرا للتراكم الثقافي من عادات وتقاليد، فإن للرجال والنساء عالمين منفصلين داخل العائلة، لكل منهما انشغالاته ومجال عمله، فلا ينبغي أن يختلط الرجل بالنساء و حتى التحدث مع بعضهما، لأن هذا يحط من مقام الرجل بالنظر إلى مكانة المرأة الوضيعة. تقول فاطمة المرنيسي "يترتب عن الفصل بين الجنسين المنع المطلق لكل لقاء بين الرجال والنساء الذين لا تربط بينهم قرابة أو زواج، وتقسيم مجموع المكان الاجتماعي إلى قسمين: الأمكنة الخاصة بالرجال من جهة والمكان الخاص بالنساء من جهة أخرى وهو المكان المنزلي" (المرنيسي، 1996، ص76).

إن مجال عمل الرجل ونشاطه خارج نطاق المنزل، فهو لا يعود إلى البيت إلا للأكل والنوم ودوره يتمثل في تأمين الدخل المادي للعائلة وتلبية حاجاتها، بالإضافة إلى الحفاظ على المستوى المشرف بين

العائلات. بينما مجال عمل المرأة البيت وتصرفها في هذا النطاق مقيد بتعليمات ربة البيت العجوز "الحماة"، لكن دائما تحت وصاية رب الأسرة.

تأثير التغيّرات المعاصرة على أدوار ومكانات الرجل والمرأة في الأسرة الجزائرية :

تأثر المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات النامية بالتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية الحاصلة في العالم بسبب العولمة، التي انعكست على الأسرة الجزائرية. فانتشار الثقافة والتعليم والإستقلال الفكري ورفض لبعض العادات والتقاليد العائلية القبلية والعشائرية، التي كانت تلقن الفرد العمل من أجل خدمة مصالحها وتجاهل طموحاته ونزعاته الفردية انبثق عنها تغيّرات مست الأسرة الجزائرية. فظهرت الأسرة النووية نتيجة الأوضاع الاجتماعية والحضرية والتكنولوجية، وهذا النوع من الأسر في انتشار مستمر حتى في المناطق الريفية (الوحيشي، **1998**، ص. **131**).

إن تغيّر تركيبة الأسرة من الأسرة الممتدة إلى أسرة نووية أو شبه نووية، التي تتكون من الأب والأم والأبناء غير المتزوجين قد صاحبها تغيّر في السلطة الأبوية ومكانة المرأة خاصة بعد حصولها على التعليم والتحاقها بالمدارس والثانويات والجامعات والمراكز المهنية والمؤسسات الاقتصادية. وقد انعكس ذلك على الوظائف الأسرية والأدوار الاجتماعية، حيث خرجت الوظيفة الاقتصادية بدرجة كبيرة عن الأسرة، فلم تعد تقوم بوظيفة انتاجية مثلما كانت من قبل بل أصبحت وحدة استهلاكية أكثر منها وحدة انتاجية. كما أصبحت الوظيفة التعليمية من اختصاص المدارس والجامعات ومراكز التدريب المهني. كانت الأسرة هي التي ترفه على أبنائها فصارت السينما ودور الشباب والجمعيات هي التي تقوم بهذا الدور (بركو، **2009**، ص. **47**). كما كانت أكثر حجما فأصبحت أقل عددا بسبب الاتجاه نحو التحكم في انجاب الأطفال وارتفاع سن الزواج والرغبة في إحداث التوازن بين العائد الاقتصادي وحاجيات الأسرة، وأصبحت العلاقات الأسرية يسودها الحوار بين الأزواج وامتد إلى الأب مع الإبنة والأخ مع الأخت (Rebzani, **1997**, p.**22**). أما عن الأدوار الاجتماعية للمرأة فهي في الواقع لم تتغير بقدر ما تضاعفت وزادت أعباءها، فبالإضافة لدورها التقليدي المتمثل في تدبير شؤون البيت وخدمة أفراد أسرتها والعناية بالأبناء، تقوم بدور خارج المنزل وهو العمل مقابل أجر في مؤسسات المجتمع، فأصبحت عاملة مستقلة ماليا، الشيء الذي غيّر النظرة إلى المرأة اليوم، خاصة أن الواقع فرض عليها أن تساهم بجهدها وطاقاتها في خدمة المجتمع وعدم الاكتفاء بدورها المنزلي.

يعتبر فريدريك ليبلاي من بين أهم علماء الاجتماع الذين تناولوا التغير الحاصل في المجتمع وربطه بالأسرة والمرأة، على أساس أن المرأة والعائلة والمجتمع تربطهم ببعض روابط صلبة وقوية، وبالتالي أي تغير في عنصر من هذه العناصر سيؤثر بالضرورة في العناصر الأخرى. وكان فريدريك ليبلاي قد اشتهر بدراسته عن التطور التاريخي للمجتمع والعائلة والمرأة، حيث اعتقد أن كل من المجتمع والعائلة والمرأة يمرّون بثلاث مراحل أساسية وهي مرحلة الإستقرار ثم المرحلة الإنتقالية وأخيرا مرحلة عدم الإستقرار.

بالنظر إلى منظور ليبلاي، فإن الأسرة الجزائرية تعيش اليوم ازدواجية بين الجديد والقديم، لهذا يمكن القول أنها جديدة في ثوب قديم، والمجتمع يعيش في فترة انتقالية لم يصل بعد إلى مرحلة

العصرنة، مما يعني أن الأسرة الجزائرية تعيش حالة من الاضطراب نتيجة التغيّرات التي انعكست على بنائها ووظائفها. وبالضرورة تأثرت بها المرأة التي أتيحت لها ولوج ميادين كانت حكرا على الرجل فقط، كالتعليم بمختلف مستوياته ودخول عالم الشغل وتقلدها لمناصب في المجتمع والسياسة. إلا أنها مازالت مقيدة بعادات وتقاليد المجتمع محافظة لها، مثلها مثل الرجل الذي يتحدث عن المساواة ويتغنى بها، لكنه لا يستطيع أن يتخلى عن امتيازاته. فكل منهما مقيد داخليا مع تحرر ظاهري، يعاني كل منهما صراعات وتناقضات داخلية، فكل منهما يعيش ضمن الأطر الحديثة المشابهة لتلك التي يتطبع بها المجتمع الأوروبي الغربي، إلا أنهما من جهة أخرى مقيدين بالماضي محافظين على قيمه. والذي انعكس بالضرورة على بناء الأسرة الجزائرية ووظائفها وأسلوب التنشئة الاجتماعية التي تعاني ازدواجية ناجمة عن جمعها بين داخلها المحافظ وخارجها الحديث والمتجدد.

ردم الفجوة بين الجنسين في التعليم، بين الواقع والمأمول:

يعتبر التعليم من بين أهم مظاهر التغيّر في وضع المرأة الجزائرية، الذي سمح لها بالدخول في ميادين كانت إلى عهد قريب حكرا على الرجل.

في بداية الستينات لم يكن عدد الفتيات المقيدات في التعليم الابتدائي يتجاوز **300** ألف تلميذة، وفي التعليم الثانوي لم يتجاوز الألفين تلميذة، أما في التعليم العالي كان العدد بحدود **600** طالبة فقط. لكن شهد مع مرور السنوات تسارعا متناميا في عدد الإناث المتمدرسات نتيجة تحسن الظروف الاجتماعية وظروف التعليم بالخصوص.

تشير الإحصائيات الرسمية إلى مدى التطور الحاصل في تعداد الملتحقين بمقاعد الدراسة في مختلف مراحل التعليم، فقد قفز عدد الفتيات المقيدات في التعليم الابتدائي إلى أكثر من مليوني تلميذة مع مطلع التسعينات، كما تجاوز عدد التلميذات في مرحلة التعليم المتوسط نصف المليون مع بداية الألفية الثالثة، وتعدى عدد طالبات التعليم الثانوي نصف مليون طالبة. كما تشير البيانات الاحصائية المتوفرة لسنوات **1965** إلى **2015** أن هناك ثبات نسبي في زيادة عدد التلميذات في مختلف مراحل التعليم، حيث ارتفعت نسبة الاناث من **37,39 %** في سنة **1965** إلى **42,38 %** في سنة **1985** ثم تواصل الإرتفاع إلى **49,61%** في سنة **2011** ليبقى ثابتا نسبيا في السنة الدراسية **2014- 2015** ب **49,51%** وهذا ما يظهره الجدول(**1**).

جدول (1)

نسبة مشاركة الإناث في كل مراحل التعليم من السنة الدراسية 1965 إلى 2015 *

السنة الدراسية	عدد التلاميذ	عدد الإناث	النسبة المئوية
1965-1964	1313617	491210	37,39
1975 -1974	2911409	1120626	38,49
1985 -1984	5026449	213071	42,38
1995 -1994	7021396	3223397	45,91

2005 -2004	7741099	3804512	49,15
2011 -2010	7525098	3733745	49,62
2015 -2014	8,413,979	4,166,057	49,51

***المصدر: المديرية الفرعية لبنك المعطيات بوزارة التربية الوطنية والديوان الوطني للإحصائيات 2015.**

في مرحلة التعليم الإبتدائي، قارب معدل التحاق الأطفال البالغ عمرهم ست**(6)** سنوات **98%** وبلغت الزيادة السنوية في عدد تلاميذ هذه المرحلة **40285** تلميذا منهم **2491** فتاة، ويتضح هذا أكثر من خلال الجدول (2)، حيث يلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر في نسب قيد الإناث في التعليم الإبتدائي. فمن نسبة قيد بلغت **38,12%** للإناث في مقابل **61,88%** للذكور في سنة **1965** إلى **45,87%** للإناث في سنة **1995** مقابل **54,15%** للذكور، ثم إلى نسبة **47,00%**(إناث) و**53,00%** (ذكور) في سنة **2005**، وتواصل هذا الإرتفاع في نسب قيد الإناث إلى **47,37%** مقابل **52,63%** للذكور في سنة **2011**، ثم إلى **47,7%** للإناث في مقابل **52,3%** للذكور في سنة **2015**. ويرجع هذا الإرتفاع إلى عدة عوامل أهمها مجانية التعليم وإجباريته. فكل طفل بلغ سن التمدرس يلتحق بالتعليم الإبتدائي دون تمييز إن كان ذكرا أو أنثى، بالإضافة إلى التغير الحاصل في المجتمع الجزائري وتغير الذهنيات اتجاه تعليم الفتاة التي عانت بالأخص الجهل والأمية نتيجة السياسة الاستعمارية التي انتهجتها في تجهيل الشعب الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى تسلط الثقافة الذكورية التي جعلت من الرجل هو السيد والمرأة الخاضع والتابع لسلطته.

جدول (2)

نسب قيد الإناث والذكور في التعليم الابتدائي من السنة الدراسية 1965 إلى 2015*

السنة الدراسية	1965	1975	1985	2095	2005	2011	2015
عدد التلاميذ	1215037	2499605	3414705	4548827	4361744	3345885	3886773
نسبة الاناث	38,12	39,41	43,02	45,87	47,00	47,37	47,7
نسبة الذكور	61,88	60,59	56,98	54,13	53,00	52,63	52,3

***** المصدر: المديرية الفرعية لبنك المعطيات بوزارة التربية الوطنية والديوان الوطني للإحصائيات 2015**

إن تزايد عدد الفتيات الملتحقات بالتعليم الابتدائي أدى إلى تقليص الفجوة بين الجنسين، حيث بلغ مؤشر التكافؤ للمعدل الصافي للتلاميذ في هذه المرحلة 0,98 سنة 2011 لصالح الذكور بعدما كان قد بلغ 0,92 في سنة 1995 ولم يتعدى 0,81 في سنة 1985. هذه النتائج تدل أن هناك تحسن على مستوى تقليص الفجوة بين الجنسين، وإن بقيت الفروق مسجلة لصالح الذكور.

أما في التعليم المتوسط، قارب عدد التلميذات عام **2011** نصف العدد الإجمالي للتلاميذ كما يظهر في الجدول(3) حيث بلغت نسبة قيد الإناث **48,74%**، بينما وصلت نسبة قيد الذكور **51,26%**. وتجدر الإشارة أنه قد سجلت الإناث نسبة **49,03%** و**49,77%** سنتي **2005** و**2007**، حيث كانت النسبة تقارب النصف في هذه الفترة مع نسب الذكور، ثم تدحرجت نسبة الإناث في سنة **2013** إلى **47,58%**، وبعدها **47,55%** في سنة **2015**. وعلى العموم كان هناك ارتفاع نسبي في عدد الملتحقات بالتعليم المتوسط مقارنة بسنوات ما قبل الألفية الثالثة، حيث بلغت نسبة الإناث **44,06%** سنة **1995**. وبالنظر إلى هذه البيانات يتضح أن الجزائر لم تصل بعد إلى ردم الفجوة بين الجنسين في هذه المرحلة من التعليم وتحقيق المساواة، فقد بلغ مقياس المساواة بين الجنسين **0,94** سنة **2003** لصالح الذكور، وارتفع بشكل طفيف سنة **2005** إلى **0,95** ثم تراجع إلى **0,92** سنة **2009** دائما لصالح الذكور.

جدول (3)

نسب قيد الإناث والذكور في التعليم المتوسط من السنة الدراسية 1995 إلى 2015*

السنة الدراسية	1995	1997	2003	2005	2009	2011	2013	2015
عدد للتلاميذ	1651510	1762761	2186338	2256232	3158177	3052523	2643466	2575994
نسبة الاناث	44,06	45,61	48,39	49,03	48,73	48,74	47,58	47,55
نسبة الذكور	55,94	54,39	50,97	50,97	51,27	51,26	52,42	52,45

***المصدر: المديرية الفرعية لبنك المعطيات بوزارة التربية الوطنية والديوان الوطني للإحصائيات 2015.**

في التعليم الثانوي، استطاعت الإناث أن تحدث الفارق في الإلتحاق بهذه المرحلة من التعليم، حيث فاقت نسب قيد الإناث نسب قيد الذكور، فقد بلغت **57,56%** في سنة **2011** مقابل **42,44%** للذكور لتصل إلى **56,63%** للإناث و**42,37%** للذكور في سنة **2015**، بل أن هذا الفارق قد سجل في معظم السنوات التي تظهر في الجدول(4)، إذ كانت نسب الإناث تفوق دائما نسب الذكور، مما سمح للجزائر أن تحتل المرتبة الثالثة عربيا بعد لبنان والبحرين سنة**2011**، واستطاعت ردم الفجوة بين الجنسين لصالح الإناث، بحيث لم تحقق المساواة الجندرية فحسب، بل سجلت الفروق لصالح الإناث، إذ بلغ مؤشر المساواة بين الجنسين **1,42** لصالح الإناث سنة **2009** في حين كان المؤشر قد بلغ

0,77 سنة 1990 و0,63 سنة 1980 لصالح الذكور.

جدول(4)

نسب قيد الإناث في التعليم الثانوي من السنة الدراسية 1995 إلى 2015*

السنة الدراسية	1995	1997	1999	2001	2003	2005	2009	2011	2015
عدد التلاميذ	821059	855481	909927	975862	1095730	1123123	974736	1198888	1,526,779
نسبة الاناث	49,84	52,54	54,89	56,15	56.73	57,73	57.94	57,56	57.63
نسبة الذكور	50,16	47,46	45,11	43,85	43,27	42,27	42,06	42,44	42.37

*** المصدر: المديرية الفرعية لبنك المعطيات بوزارة التربية الوطنية والديوان الوطني للإحصائيات 2015.**

يمكن تفسير ارتفاع معدل التحاق الإناث بالمرحلة الثانوية مقارنة بالذكور بنسب النجاح التي حققتها الإناث في شهادة التعليم المتوسط، إذ حققت تفوقا واضحا، مما ساهم في الفارق لصالح الإناث في التعليم الثانوي. وهذا ما يشير إليه الجدول(5).

جدول(5)

نسب الناجحين (ذكور وإناث) في شهادة التعليم المتوسط*

السنة	1997	1999	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2014
مجموع الناجحين%	39,29	33,09	41,34	34,99	41,68	43,97	58,69	70,34	59,54
الذكور%	34,84	29,98	38,16	31,97	37,64	39,23	53,87	65,98	53,45
الاناث%	44,20	36,19	44,28	37,82	45,34	47,73	62,68	73,91	65,27

***المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات والديوان الوطني للمسابقات والإمتحانات 2015.**

يظهر الجدول (5) النسب المرتفعة لتفوق الإناث على الذكور في كل السنوات المذكورة فيه، مما يدل على أن الفتاة عندما تتيح لها فرص التعليم فإنها تثبت جدارتها وتفوقها والأداء المتميز، وهذا ما تؤكده النتائج التي تفند الإدعاءات القائلة بتفوق الذكر ودونية الأنثى، والذي مبعثه ما وهبته الطبيعة للذكر من قدرات عقلية واستعدادات بيولوجية تفوق قدرات الأنثى، وما نتائج البكالوريا إلا تأكيد وبرهان على عدم موضوعية هذه الادعاءات، وهذا ما يؤكده الجدول (6).

جدول(6)

نسب الناجحين في شهادة البكالوريا*

السنة الدراسية	1999	2002	2004	2005	2007	2009	2011	2014

نسبة الناجحين%	المجموع%	22,21	28,72	38,09	35,95	55,14	37,98	62,45	45,01
	ذكور%	22,59	28,07	36,63	36,63	53,30	37,19	57,81	38,11
	إناث%	21,92	29,19	34,91	34,91	56,81	38,58	65,22	49,29

***المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات والديوان الوطني للامتحانات والمسابقات 2015**

أما على مستوى التعليم الجامعي، فقد حصل ازدياد سريع في التحاق الطلبة بالجامعة، حيث بلغ العدد الإجمالي للطلبة **1119515** في سنة **2014** في كل التخصصات في مرحلة التدرج، بعدما كان العدد الإجمالي **2725** طالب في سنة **1963**. ووصل عدد الطالبات **677018**، بعدما كان العدد لا يتجاوز **576** طالبة في سنة **1963**. وتشير المعطيات الإحصائية الظاهرة في الجدول(7)، أن هناك ارتفاع مستمر في عدد الطالبات المسجلات في مرحلة التدرج، حيث يلاحظ في السنوات الأخيرة زيادة مطردة في التحاق الإناث بالجامعة. فعلى سبيل المثال، في السنة الجامعية **2000- 2001** بلغت نسبة الطالبات **52,6%**، ثم ارتفعت النسبة إلى **57,5%** في السنة الجامعية **2004- 2005**، لتصل في السنة الجامعية **2013- 2014** إلى **60,5%**، وبهذا تسجل الجزائر نتائج ممتازة في عدد الطالبات الملتحقات بالتعليم الجامعي، التي فاقت عدد الطلاب الذكور.

أما في مرحلة ما بعد التدرج (مرحلة الدراسات العليا) فعلى العكس من ذلك، بحيث تظهر البيانات الإحصائية ارتفاع عدد الطلبة الذكور في هذه المرحلة، بحيث كان العدد الإجمالي **156** طالبا في سنة **1964** منهم **34** طالبة فقط، ولم يصل عدد طالبات الدراسات العليا في كل السنوات الجامعية إلى النصف ماعدا السنة الجامعية **2013-2014** الذي فاقت فيه نسبة طالبات الدراسات العليا النصف، فمثلا في السنة الجامعية **2000-2001** بلغ العدد الإجمالي للطلبة **22533**، بينما بلغ عدد الطالبات **8775** بنسبة **38,9%**، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بنسبة الطالبات في مرحلة التدرج، التي بلغت **52,6%**. ووصل العدد الإجمالي لطلبة الدراسات العليا خلال الموسم الجامعي **2013-2014** إلى **70696** طالبا، منهم **36430** طالبة، بنسبة **51,5%**، بينما بلغت نسبة الطالبات المسجلات في التدرج **60,5%** لنفس السنة الجامعية . ويمكن أن يعزى ذلك إلى توجه الطالبات بعد الحصول على المؤهل العلمي إلى الزواج وبناء الأسرة وأيضا العمل. وتجدر الإشارة إلى أنه حصل ارتفاع في النسب المئوية لطالبات الدراسات العليا، كما هو الحال في السنة الجامعية **2010. 2011**، حيث وصلت نسبة طالبات الدراسات العليا إلى**48,1%** بعدما كانت النسبة لا تتعدى **38,9%** في السنة الجامعية **2000-2001**، بل ارتفعت إلى **51,5%** في السنة الجامعية **2013-2014**، وهذا ما يوضحه الجدول(7).

جدول(7)

تطور عدد الطالبات المسجلات في التعليم العالي بين 2001 و2014*

السنوات	2001.2000	2003.2002	2005.2004	2007.2006	2009.2008	2011.2010	2014.2013
العدد الإجمالي للطلبة في مرحلة التدرج	466084	589993	721833	820664	1048899	1077945	1119515

عدد الإناث	245244	326933	415242	478540	619648	641530	677018
%	52,6	55,4	57,5	58,3	59,1	59,5	560,
العدد الإجمالي للطلبة فيما بعد التدرج	22533	26279	33630	43458	54924	60617	70696
عدد الإناث	8775	11667	14670	19778	26366	29129	36430
%	8,93	44,4	43,6	45,5	48,0	48,1	51,5

*** المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2015**

أدى التطور في تعداد الطلبة إلى ارتفاع عدد الطلبة المتخرجين الحاملين لمختلف الشهادات الجامعية، فعلى سبيل المثال كان العدد **759** متخرجا سنة **1970** ليصبح **121905** متخرجا في سنة **2007** منهم **74431** متخرجة، ثم وصل إلى **288602** متخرجا منهم **184959** طالبة متخرجة في سنة **2013** بنسبة **64,1%**. يشير هذا التطور الملحوظ في تخرج الإناث إلى تقبل المجتمع لمواصلة تعليم الفتاة لدراساتها الجامعية، بل أيضا الوعي بأهمية تعليم الفتاة، خاصة مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يشهدها المجتمع الجزائري، وهذا ما يتضح من خلال الجدول(8).

جدول(8)

تطور عدد الحاصلات على شهادات التعليم العالي في مرحلة التدرج من 2001 إلى 2013*

	2001.2000	2003.2002	2005.2004	2007.2006	2009.2008	2011.2010	2013.2012
العدد الإجمالي للمتخرجين	65192	77972	107515	121905	150014	246743	288602
عدد المتخرجات	37195	44345	65860	74431	92846	159678	184959
%	57,1	56,9	61,1	61,1	61,9	64,7	64,1

***المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2015.**

من جهة أخرى، تشير المعطيات الإحصائية المبينة في جدول(9)- كما هو حاصل في الكثير من البلدان العربية- إلى توزع الطالبات في التخصصات الأدبية والاجتماعية وإلى تمركزها في تخصصات ترتبط بمهنة التدريس، كما هو الحال في العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة، حيث وصلت نسبة المسجلات في التخصص الأول إلى **67,7%**، أما في علوم الطبيعة، فقد بلغت النسبة **80,2%** في السنة الجامعية **2013-2014**، وبالمقارنة مع السنوات التي سبقتها يلاحظ تزايد مستمر لعدد الطالبات في مثل هذه التخصصات ذات التوجه إلى مهنة التعليم. كما تستقطب العلوم الطبية بمختلف تخصصاتها أعداد متزايدة من الطالبات، بحيث بلغت نسبة الطالبات في تخصص الطب البشري **70,3%** وفي جراحة الأسنان **72,8%**، أما في الصيدلة، فقد وصلت النسبة إلى **74,1%**. دون إغفال تواجد أعداد

كبيرة من الطالبات في التخصصات الأدبية والإجتماعية. فعلى سبيل المثال، تظهر المعطيات الإحصائية ارتفاع نسب المسجلات في تخصصات العلوم الاجتماعية ب**64,0%**، في العلوم السياسية وعلوم الإعلام والإتصال **63,6%** واللغات الأجنبية**73,1%** ، وهي نسب عالية جدا، وقد كان لتخصص اللغة والأدب العربي حصة الأسد، حيث سجل أعلى نسبة للإناث، بلغت **83,5%**. وهي نسب في تزايد مستمر من سنة لأخرى.على العكس من ذلك، يلاحظ انخفاظ عدد الطالبات في تخصصات الهندسة وعلوم الأرض والبيطرة مقارنة بعدد الطلاب الذكور، إذ تشير البيانات الإحصائية أن تواجد الطالبات في هذه التخصصات ضئيلة، فقد بلغت نسبة الطلبات في تخصص تكنولوجيا **38,7%** وفي علوم الأرض **45,5%**، أما في العلوم البيطرية، فقد سجلت الإناث حضورهن ب**47,4%** في السنة الجامعية **2013-2014**، وهي نسب أفضل مما كانت عليه في السنوات التي سبقتها.

جدول(9)

تطور نسب المسجلات في التعليم العالي حسب الشعب العلمية (مرحلة التدرج)*

السنة الجامعية / الشعب	2001.2000	2003.2002	2005.2004	2007.2006	2009.2008	2011.2010	2014-2013
علوم دقيقة	61,1	59,4	55,7	55,6	61,0	64,7	67,7
علوم تطبيقية	31,4	29,2	27,2	29,6	35,5	40,4	44,7
تكنولوجيا	35,6	33,0	33,4	31,7	32,0	34,2	38,7
طب	55,9	58,9	58,9	60,5	64,5	65,9	70,3
جراحة الأسنان	60,5	59,9	58,1	62,2	65,6	64,8	72,8
صيدلة	51,4	58,6	62,1	65,0	66,7	70,2	74,1
علوم بيطرية	37,7	42,4	43,8	44,6	42,5	44,5	447,
علوم الطبيعة	46,9	70,9	81,5	75,9	78,1	78,7	80,2
علوم الأرض	46,1	46,2	48,0	46,9	47,3	46,5	45,5
علوم إقتصادية	50,3	51,2	53,2	54,8	55,7	55,2	54,9
علوم قانونية	58,3	61,9	61,4	62,2	58,5	58,2	53,8

علوم سياسية وعلوم الإتصال	59,9	59,5	61,1	62,1	62,2	62,0	63,6
علوم اجتماعية	61,1	62,5	65,9	63,8	62,6	63,5	64,0
آداب واللغة العربية	79,2	82,9	83,1	83,8	81,2	82,3	83,5
لغات أجنبية	70,7	74,3	73,8	73,2	73,1	72,0	73,1
المجموع	50,4	56,7	58,0	58,1	59,1	60,2	60,5

***المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2015.**

أما عن عدد الطالبات المسجّلات في ما بعد التدرج، يلاحظ أن عدد الطلبة الذكور يفوق عدد الطالبات في التخصصات التي كانت حكرا على الإناث في مرحلة التدرج، بحيث يزيد عدد الطلبة الذكور عن عدد الإناث في التخصصات الأدبية والاجتماعية، كما هو الحال في العلوم الاقتصادية والتجارية، التي بلغت فيها نسبة الإناث **49,5%**، وفي العلوم القانونية سجلت الإناث نسبة **46,6%**، وهي نسبة متقاربة مع تخصص العلوم السياسية وعلوم الإعلام والإتصال، التي بلغت **46,4%**. وماعدا التخصصات العلمية كعلوم الأرض، الذي بلغت نسبة **42,9%** وتكنولوجيا **37,8%**، فإن التخصصات الأخرى الموضحة في الجدول(**10**) تشير إلى ارتفاع عدد طالبات الدراسات العليا، التي تفوق عدد الطلاب الذكور.

وعليه، أصبحت نسبة الطالبات في الجامعة الجزائرية تتجاوز نسبة الطلبة الذكور في العديد من التخصصات، وإن كانت هذه المؤشرات الإحصائية تطرح مشكلة يواجهها قطاع التعليم العالي تتعلق بضعف الموائمة بين احتياجات السوق من جهة وتوجهات طلبة التعليم العالي من جهة أخرى خاصة عند الإناث. كما أن تزايد أعداد الطالبات في التخصصات الأدبية والاجتماعية، وفي تخصصات ذات التوجه للتدريس، والعمل في مجال الصحة، هو استمرار لتكريس الصورة النمطية للمرأة بحصر قدراتها في أداء الأدوار الممتدة للأدوار التقليدية.

جدول(10)

تطور نسب المسجلات في مرحلة ما بعد التدرج حسب الشعب العلمية*

السنة الجامعية	2001-2000	2003.2002	2005.2004	2007.2006	2009.2008	2011.2010	2014-2013
علوم دقيقة	45,9	49,5	51,4	51,4	52,3	52,0	54.9
تكنولوجيا	29,8	31,1	31,4	31,2	33,6	33,9	37.8
علوم طبية	50,7	55,0	47,7	53,5	58,3	57,2	63.4

علوم بيطرية	42,9	45,1	51,6	50,9	48,9	53,8	52.7
علوم الطبيعة	50,8	60,6	58,9	62,4	70,6	68 ,3	67.7
علوم الأرض	39,8	45,2	47,9	42,8	46,1	47,9	42.9
ع/ اقتصادية وتجارية	26,7	34,9	38,8	41,2	41,5	42,9	49.5
علوم قانونية	24,0	41,6	41,4	42,9	46,7	46,1	46.6
علوم سياسية وعلوم الاتصال	42,6	37,8	44,8	43,3	47,7	48,0	46.4
علوم اجتماعية	43,0	41,3	41,1	42,7	46,1	44,1	45.4
لغة عربية وآدابها ولغات أجنبية	36,8	49,0	51,9	57,0	56,9	58,3	60.4
المجموع	38,9	44,4	43,6	45,5	48,0	148,	51.5

***المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2015.**

موزاة مع التطور الحاصل في تعداد الطلبة، تطور أيضا عدد المؤطرين من الأساتذة الجامعيين على مختلف رتبهم الأكاديمية، بحيث انتقل العدد الإجمالي من **697** أستاذ سنة **1970** إلى **8781** عضو هيئة تدريس في سنة **2001** ثم ارتفع العدد إلى **16926** في سنة **2008** ليصل العدد الإجمالي لأعضاء هيئة تدريس خلال الموسم الجامعي **2013- 2014** إلى **50927** أستاذ.

لم تعد مهنة التدريس الجامعي مقتصرة على الرجل الأكاديمي، بل استطاعت المرأة أن تقتحم هذا المجال وتثبت حضورها إلى جانب زميلها الرجل، بالرغم من التفاوت في الرتب الأكاديمية خاصة رتبة أستاذ التعليم العالي (بروفسور)، بحيث تشير المعطيات الإحصائية في جدول (**11**)، أنه في سنة **2001** بلغ عدد الأستاذات في هذه الرتبة **234** من مجموع **1126** أستاذ بنسبة **20,78%**، ثم ارتفع العدد إلى **564** أستاذة من مجموع **3186** بنسبة **17,70%** في سنة **2011**، ليصل عدد الأستاذات في رتبة (بروفسور) في سنة **2014** إلى **984** أستاذة من مجموع **4979** أستاذ التعليم العالي. أما في رتبة أستاذ محاضر، فقد حصلت زيادة في عدد الأستاذات في هذه الرتبة، بحيث انتقل عدد الأستاذات من **240** في سنة **2001** إلى **526** في سنة **2008** ثم إلى **2098** أستاذة محاضرة من مجموع **7652** في سنة **2011** ليصل عدد الأستاذات في رتبة أستاذ محاضر إلى **3547** من مجموع **10536** في سنة **2014** . كما حصلت زيادة معتبرة في عدد الأستاذات في رتبة أستاذ مساعد، فبعدما كان يقدر عدد الأستاذات ب **2184** من مجموع **6073** في سنة **2001** ، فإن عدد الأستاذات ارتفع في سنة **2008** إلى **4754** من مجموع **10725** ليصل في سنة **2014** إلى **13106** أستاذة مساعدة من مجموع **28782** أستاذ مساعد.

جدول(11)

تطور نسب أعضاء هيئة التدريس حسب النوع والرتبة الأكاديمية*

السنوات / الرتبة الأكاديمية		2001-2000	2005-2004	2008-2007	2011-2010	2014-2013
أستاذ التعليم العالي	المجموع	1126	1742	2282	3186	4979
	نسبة الإناث	20,78	16,30	16,47	17,70	19,76
أستاذ محاضر	المجموع	1582	2382	2725	7652	10536
	نسبة الإناث	15,17	18,76	19,30	27,41	33,66
أستاذ مساعد	المجموع	6073	10725	11919	28782	35412
	نسبة الإناث	35,96	44,32	49,28	45,53	48,25
المجموع الكلي	المجموع	8781	14849	16926	39620	50927
	نسبة الإناث	23,97	26,46	28,35	30,21	42,44

***المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2015.**

إن اخفاض عدد الأستاذات مقارنة بالعدد الإجمالي خاصة في أعلى رتبة أكاديمية وهي أستاذ التعليم العالي يعود إلى تأخر المرأة في حصولها على الشهادات العليا، وهذا ما تثبته المعطيات الإحصائية، التي تمّ الإشارة إليها في تعليم المرأة الجزائرية، حيث لم تقتحم التعليم خاصة العالي منه بسبب العادات والتقاليد التي تؤمن بالتقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين، بحيث أن المجال العام من نصيب الرجل، الذي يؤهل لأداء الأدوار الإنتاجية، والمجال الخاص من نصيب المرأة، التي تُعد لأداء الأدوار الإنجابية المتمثلة في تحمل الأعباء الأسرية كالإنجاب وتربية الأبناء والاهتمام بالأشغال المنزلية. إضافة للنظرة السلبية اتجاه المرأة العاملة بسبب الثقافة التقليدية التي تكرس الصورة النمطية، وهي أن المرأة لا تصلح إلا لأن تكون زوجة وأما. لكن نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي مست بنى المجتمع منها الأسرة الجزائرية، حصل تغير اتجاه تعليم الفتاة، بحيث أن افساح المجال لتعلمها دفعها لرفع التحدي باستكمال مشوارها التعليمي وتحصيلها للشهادات العليا، وهذا ما يتضح في تواجد المرأة في التعليم العالي كعضو هيئة تدريس، الذي كان إلى وقت قريب مجالا خاصا بالرجل، بل تظهر المؤشرات الإحصائية إلى الزيادة المضطردة لعدد عضوات هيئة التدريس في التعليم العالي، حيث يتوقع أن تفوق نسب الإناث عن نسب الذكور في التعليم العالي وأن تصبح المرأة مكتسحة لمجال العمل الجامعي بالنظر إلى تطور نسب الإناث في التعليم العالي وبالضبط في مرحلة ما بعد التدرج.

الخاتمة والاستنتاجات:

هدف البحث إلى الوقوف على التغيّرات التي طرأت على العلاقة القائمة بين الرجل والمرأة في المجتمع الجزائري، من خلال التعرّف على العوامل التي أفرزت التقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين، وتحديد المكانات الاجتماعية بينهما، والوقوف على دور التعليم في ردم الفجوة بين الرجل والمرأة من خلال ارتفاع نسب التحاق الإناث بالتعليم بمختلف أطواره، ومدى تجاوز الصورة النمطية للمرأة والنظرة الدونية لها. وقد توصّل البحث انطلاقا من البيانات الاحصائية المتوفرة في مجال تعليم الجنسين إلى النتائج التالية:

- إن التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري أثّرت إيجابا في تحصيل المرأة للدرجات العلمية العليا على غرار الرجل، وزيادة الوعي بأهمية التعليم في ردم الفجوة بين الجنسين.

- التسارع المتنامي في عدد الإناث المتمدرسات مقارنة بالذكور يعود إلى تحسن الظروف الاجتماعية وظروف التعليم بالخصوص، بسبب مجانية التعليم وإجباريته، والتغير الحاصل في المجتمع الجزائري نتيجة تغيّر الذهنيات اتجاه تعليم المرأة، التي كانت أكثر الفئات حرمانا من التعليم لأسباب يعود بعضها إلى السياسة الاستعمارية التي انتهجتها في تجهيل الشعب الجزائري وتسلط الثقافة الذكورية التي تعلي من شأن الرجل وتجعل المرأة في موقع التابع والخاضع لسلطة الرجل.

- تحقيق الجزائر لمؤشر المساواة لصالح الإناث في التعليم الثانوي والتعليم الجامعي يعود إلى ارتفاع نسب النجاح في شهادة التعليم المتوسط وشهادة البكالوريا، مما يفند الادعاءات القائلة بوجود فروق بيولوجية بين الجنسين، ترتبط بالاستعدادات والقدرات الذهنية التي وهبتها الطبيعة للذكر التي تفوق قدرات الأنثى.

- تظهر المؤشرات الكمية أن نسبة الطالبات في الجامعة الجزائرية تتجاوز نسبة الطلبة الذكور في التخصصات الأدبية والاجتماعية وذات التوجه للتدريس والعمل في مجال الصحة، وهي مهن تتعلق بالرعاية والحنان والعاطفة، التي تمتد لأدوار التربية والرعاية، مما يشير إلى استمرار الصورة النمطية للمرأة وحصر قدراتها في أداء الأدوار الممتدة للأدوار التقليدية.

- تشير المعطيات الإحصائية أن التحاق المرأة بمجال التدريس الجامعي إلى جانب الرجل رغم الفروق في الرتب الأكاديمية لصالح الرجل يعود إلى تأخر المرأة في حصولها على الدرجات العلمية العليا التي تؤهلها للتدريس الجامعي، بسبب العادات والقيم الثقافية التي تؤمن بتقسيم المجالات بين الجنسين، واستمرار النظرة السلبية اتجاه عمل المرأة بسبب الثقافة التقليدية التي تكرّس الصورة النمطية للمرأة. غير أن التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مست بنى المجتمع منها الأسرة الجزائرية أدى إلى تغيير اتجاه تعليم المرأة، الذي فتح المجال أمامها لرفع التحدي وتحصيل الدرجات العلمية العليا لتصبح عضو هيئة تدريس على غرار الرجل، ، وهذا ما تظهره المؤشرات الإحصائية من تزايد عدد النساء كأعضاء هيئات تدريس في التعليم العالي، بل أنه من المتوقع اكتساح المرأة لهذا المجال، الذي كان إلى وقت قريب مجالا ذكوريا بامتياز، بسبب ارتفاع نسب الطالبات في التعليم العالي

في مرحلة الماجستير والدكتوراه (مرحلة ما بعد التدرج). .

وعليه، فإن هذه النتائج تشير إلى أن التعليم قد يحدث تغييرا إيجابيا مستقبلا، ويسد الفجوة بين الرجل والمرأة، إذا ما اتجهت الدولة الجزائرية إلى العناية بالكيف ونوعية التعليم بقدر اهتمامها بالكم، من خلال وضع خطط وبرامج تعيد تنظيم العلاقات بين الرجل والمرأة. وإذا ما سعت الجامعة الجزائرية للعب أدوارها في خدمة المجتمع، باعتبارها المجال لتجاوز الصورة النمطية للمرأة وازدواجية الخطاب، والذهنية التقليدية، بجعل معيار المفاضلة هي الإنجاز وأداء الأدوار بغض النظر عن الجنس. وفي هذه الحالة فقط يمكن للتعليم تحقيق العدالة الجندرية، إذا ما استطاع تحرير كل من الرجل والمرأة من القيود التي تكبلهما والصورة التقليدية لكليهما عن الآخر.

المراجع باللغة العربية

- بداك، شابحة. (1993). **الوظيفة السوسيولوجية للسحر عبر الأسطورة القبائلية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
- بركات، حليم. (2008). **المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بركو، مزوز. (2009). **التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية: الخصائص والسمات**. مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد 21- 22.
- حجازي، عزت. (1985). **الشباب العربي ومشكلاته**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- فرعون، مولود. (1992). **ابن الفقير**. تر: عجينة، محمد. تونس: دار سراس للنشر.
- المرنيسي، فاطمة. (1996). **الجنس كهندسة اجتماعية بين النص والواقع**. تر: زريول، فاطمة الزهراء. ط2. المغرب: نشر الفنك.
- الوحيشي، أحمد. (1998). **الأسرة والزواج: مقدمة في علم الاجتماع العائلي**. طرابلس: الجامعة المفتوحة.

المراجع باللغة الأجنبية

- Bourdieu , P. (1974). **Sociologie de l'Algerie**. Co11, que sais je ? N802, Paris : PUF.

- Boutefnouchet, M. (1982). La **famille Algérienne : évolution et caractéristiques récentes**. Alger : SNED.

-Arezki, D. (2004). **Sens et non sens de la famille Algériennes**. France : Editions publisud.

-Rebzani, Mohamed. (1997). **La vie familiale des femmes Algériennes Salariées**. Paris : Editions l'harmattan.